

دور آليات السياسة الجبائية في توسيع الاستثمار الصناعي – الجزائر –
دراسة حالة شركة "فاب" لإنتاج تغذية الأنعام الموسعة بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار
شباك ولاية الشلف

**The role of fiscal policy mechanisms in expanding industrial
investment - Algeria –
A case study of the “Fab” company for the production of expanded
livestock feed at the National Agency for Investment Development,
Chlef State window**

كريم بوزيان¹، فطيمة زهرة قدور²

Karim bouziane¹, Fatima Zahra kaddour²

k.bouziane@univ-chlef.dz، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف (الجزائر)،¹

f.kaddour@univ-chlef.dz، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف (الجزائر)،²

تاريخ الاستلام: 2022/02/24 تاريخ القبول: 2022/03/15 تاريخ النشر: 2022/03/30

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى إبراز أهمية الاستثمار الصناعي في الاقتصاد الجزائري، من خلال مساهمته في الناتج المحلي الخام، وكذا في استيعاب اليد العاملة بتوفيره لمناصب شغل دائمة و مؤقتة، بالإضافة إلى مساهمته في ترقية التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات، من خلال تقليص واردات المنتجات الصناعية وكذا توفير الصادرات منها، كما تبرز هذه الدراسة الدور الذي تلعبه آلية السياسة الجبائية الممثلة في التحفيزات الممنوحة لتطوير الاستثمار في القطاع الصناعي في التأثير على القرار الاستثماري.

وقد توصلنا من خلال دراستنا إلى أن منح التحفيزات الجبائية يبقى مقرونا بتفعيل الرقابة خلال مراحل المشروع الاستثماري، وأنها لا تبقى هي الوحيدة في تطوير الاستثمار الصناعي بل تعتبر كعنصر من العناصر المساهمة في توفير المناخ الملائم لتنمية الاستثمارات المنتجة.

كلمات مفتاحية: السياسة الجبائية ، الاستثمار الصناعي، الضريبة ، التحفيزات الجبائية.

تصنيفات JEL: E22، E23، E62

Abstract:

This research paper aims to highlight the importance of industrial investment in the Algerian economy, through its contribution to the gross domestic product As well as in absorbing the labor force by providing permanent and temporary jobs , in addition to its contribution to the promotion of foreign trade outside the hydrocarbon sector,by reducing imports of industrial products as well as providing exports from them, this study also highlights the role played by the fiscal policy mechanism represented in the incentives granted to develop investment in the industrial sector in influencing the investment decision.

Through our study, we concluded that granting tax incentives remains associated with activating supervision during the phases of the investment project, and that it does not remain the only one in the development of industrial investment, but rather is considered as one of the contributing elements in providing the appropriate climate for the development of productive investments.

Keywords: fiscal policy, industrial investment, tax, fiscal incentives.

JEL Classification Codes: E22, E23, E62

المؤلف المرسل: كريم بوزيان، الإيميل: k.bouziane@univ-chlef.dz

1. مقدمة:

لقد دخلت الجزائر إثر المشاكل الاقتصادية التي شهدتها خلال السنوات الأخيرة، في أزمة مالية خانقة عرفت بصدمة النفط أدت إلى انخفاض إيرادات صادراتها من المحروقات وارتفاع مديونيتها الخارجية ، كما أحدثت ركودا كبيرا في اقتصادها، وهذا ما دفعها إلى محاولة وضع إستراتيجية شاملة للإصلاح في مختلف المجالات بهدف تصحيح الإختلالات الهيكلية الواقعة من خلال السعي لتنشيط الاستثمار بجميع أنواعه باعتباره المحرك الأساسي لعجلة النمو الاقتصادي في جميع بلدان العالم ،وإعادة توجيه اقتصاد متين قائم على القطاعات المنتجة.

كما أنه يعتبر القطاع الصناعي من القطاعات الاقتصادية الهامة، التي تساهم بشكل كبير في زيادة تراكم رأس المال وتمويل عملية التنمية الاقتصادية، حيث أصبح هناك تنافس شديد بين الأمم من أجل اكتساب قدرات صناعية قوية تمكنها من تحقيق التنمية المستدامة وتلبية الحاجيات الأساسية لمواطنيها وتحسين مستوياتهم الاجتماعية، ما أدى بالجزائر إلى إصلاح سياستها بهدف تشجيع وتطوير الاستثمار من خلال منح العديد من الامتيازات و التحفيزات الجبائية.

و لتحقيق ذلك قد سارعت الجزائر إلى تبني جملة من الإصلاحات المالية و الاقتصادية في الجانب الضريبي و الاستثماري على التوالي، بالاعتماد على منهج الإدارة الاقتصادية الواعية في بلدان اقتصاد السوق العامل على استخدام الإدارة الجبائية استخداما كفوؤا لجذب وتحفيز المزيد من الاستثمارات المباشرة المحلية والأجنبية، وتوجيهها إلى ما يخدم عملية التنمية الاقتصادية، فالنظام الجبائي هو مرآة صادقة تعكس الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لكل بلد، وللتفاعل مع المستجدات والمتغيرات العالمية أصبح من الضروري تطبيق سياسة تحفيزات جبائية تستهدف جذب وتحفيز الاستثمارات المحلية والأجنبية في القطاعات المنتجة .

ولذلك سنحاول الإجابة من خلال هذه الدراسة على الإشكال التالي:

- ما هو دور السياسة الجبائية في تنمية الاستثمار الصناعي ؟
- و هذا التساؤل يقودنا إلى طرح التساؤلات الفرعية التالية:
- ما هي مكانة السياسة التحفيزية ضمن السياسة الجبائية ؟
- ما هو دور الآليات الداعمة في مرافقة الاستثمار في القطاع الصناعي ؟
- ما هي نتائج منح التحفيزات الجبائية لتطوير القطاع الصناعي ؟

أهمية الدراسة :

تتمثل أهمية البحث في الدور الذي تلعبه السياسة الجبائية من خلال تفعيل آلياتها لتطوير استثمار في القطاع الصناعي الذي يعتبر من أهم القطاعات المساهمة في التنمية الاقتصادية من خلال زيادة الدخل الوطني إضافة إلى توفير مناصب شغل مباشرة وغير مباشرة.

هدف الدراسة:

يهدف هذا البحث إلى توضيح ومعرفة ما يلي:

- تسليط الضوء عن آلية التحفيزات الضريبية و مكانتها ضمن السياسة الجبائية ؛
- تبيين الجانب المعرفي للاستثمار الصناعي و آلية الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار "ANDI"
- إبراز الدور الذي تلعبه التحفيزات الجبائية في تشجيع الاستثمار الصناعي من خلال دراسة حالة شركة فاب" بالشلف كأحد أنواع الاستثمار في القطاع الصناعي.

منهج الدراسة :

من أجل دراسة مختلف جوانب هذا البحث تم الاعتماد على المنهج الوصفي في إبراز الإطار النظري للاستثمار في القطاع الصناعي وأهم التحفيزات الجبائية الممنوحة للاستثمار في نفس القطاع و آلية الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار "ANDI"، كما اعتمدنا على المنهج التحليلي في معالجة الدور الذي تلعبه التحفيزات الجبائية في تنمية الاستثمار في القطاع الصناعي في الجزائر من خلال دراسة حالة شركة "فاب" لصناعة تغذية الأنعام بالشلف -الجزائر -

الدراسات السابقة :

- الدراسة التي قام بها بودالي محمد تحت عنوان " دور المزايا الجبائية في تحفيز إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر -الواقع وسبل التفعيل-، البحث عبارة عن أطروحة دكتوراه قدمت بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية بجامعة الجزائر 03 وذلك سنة 2016" ، تتمحور إشكالية هذا البحث حول اختيار مدى نجاح المزايا الجبائية التي جاءت بها برامج الإصلاح الجبائي في تطوير أداة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في ولاية بومرداس ؟ و لقد توصلت الدراسة إلى أن المزايا الجبائية كان لها دور كبير في تحفيز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر من جميع المراحل سواء كانت الإنشاء أو الاستغلال؛

- الدراسة التي قام بها الباحث تيوه عبد الوهاب المتمثلة في " أثر التحفيزات الجبائية على الاستثمار الصناعي دراسة حالة: في الجزائر، الحث يعتبر عن رسالة ماجستير تخصص إقتصاد تحليلي بكلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة الجزائر 03، ذلك بسنة 2017" ، كانت الإشكالية الرئيسية تتمحور حول مساهمة الامتيازات والتشريعات الجبائية في ترقية الاستثمار الصناعي ؟ حيث نتج عن هذه الدراسة أنه لا يمكن لسياسة التحفيز الجبائي وحدها أن تحقق الأهداف المرجوة لهذا فان السلطات اقتنعت في النهاية أن أثار هذه السياسة تبقى محدودة و لذلك قامت بتعديلات في قانون الاستثمار؛

خطة الدراسة :

للإجابة على التساؤلات السابقة سنتناول المحاور التالية:

- المحور الأول: التأسيس النظري للسياسة الجبائية و آلياتها التحفيزية ؛
- المحور الثاني : ماهية الاستثمار الصناعي و آلية المرافقة "ANDI"؛
- المحور الثالث : دراسة حالة شركة فاب "EURL FAB" لإنتاج تغذية الأنعام.

2. التأسيس النظري للسياسة الجبائية و آلياتها التحفيزية.

تعتبر السياسة الجبائية من الآليات الرئيسية التي تستعملها الدولة من أجل معالجة كل المشاكل الاقتصادية، الاجتماعية أو السياسية و التي تلعب دورا هاما في توجيه الاستثمار حيث سوف نتطرق من خلال هذا المحور إلى :

- تعريف السياسة الجبائية؛
- أهداف السياسة الجبائية؛
- أثر السياسة الجبائية في بعض المتغيرات الاقتصادية.

1.2 تعريف السياسة الجبائية

يمكن تعريف السياسة الجبائية بأنها : "هي مجموعة القرارات المتخذة لتأسيس و تنظيم القطاعات الجبائية طبقا لأهداف السلطات العمومية" (pierre, 2004, p. 163) .
في هذا التعريف يربط السياسة الجبائية بالتنظيم الفني للضريبة، وبالتالي هناك قصور في المفهوم العام للسياسة الجبائية.

"تعتبر السياسة الجبائية عن مجموع التدابير ذات الطابع الجبائي المتعلقة بتنظيم التحصيل الجبائي قصد تغطية النفقات العمومية من جهة، والتأثير علي الوضع الاقتصادي والاجتماعي حسب التوجهات العامة للاقتصاد من جهة ثانية " (قدي، 2003، صفحة 139).

مما سبق نستطيع أن نعرف السياسة الجبائية علي النحو التالي : هي مجموعة من البرامج و الأدوات و الإجراءات المتكاملة التي تُخططها و تنفذها الدولة مستخدمة الضريبة كأداة لذلك ، بهدف تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية ، بما يحقق أهداف المجتمع .

2.2 أهداف السياسة الجبائية :

لقد تطورت أهداف السياسة الجبائية مع تطور مالية الدولة من المحايدة في العصور القديمة إلى المتدخلية في الوقت الحالي ، حيث كانت في البداية تعتبر كأداة للتمويل فقط لكن هذا الدور بقي قائما لتضاف إليه أدوار أخرى التي تطورت تبعا لتغير مهام الدولة وعلى هذا الأساس أصبحت للسياسة الجبائية أهداف مالية ، إقتصادية و اجتماعية و التي تطورت مع تطور وظائف الدولة حيث يمكن ذكر هذه الأهداف فيما يلي (كشواى، 2019، صفحة 17 و 26):

1.2.2 الهدف المالي للسياسة الجبائية : يتمثل الهدف الأساسي و التقليدي للسياسة الجبائية في تمويل النفقات العمومية للدولة ، وحتى يتحقق هذا الهدف بأكثر فعالية يتطلب من الضريبة أن تمس أكبر عدد ممكن من العناصر الجبائية وكذا المادة الخاضعة لها بأوسع صفة ممكنة، بالإضافة إلى وجوب استقرار الاقتطاع الجبائي بحيث لا تكون القواعد التي تحكم الضرائب موضوع تغير مستمر، كذلك وجوب وجود المرونة في الاقتطاع الجبائي بحيث يتم التصرف في النسب أو المعدلات دون إحداث ردود فعل عداوية.

2.2.2 الأهداف الاقتصادية للسياسة الجبائية : تؤثر الإجراءات الجبائية المتخذة تأثيرا كبيرا على مختلف الأعوان الاقتصادية ، فتغير نسب الاقتطاع الجبائي تؤثر على سلوك العائلات وبالتالي على الاستهلاك من جهة، وكذا على سلوك المدخرين وبذلك على مستوى الادخار من جهة أخرى ، بالإضافة إلى تأثيرها على مختلف قرارات الاستثمار وبالتالي على مستوى الاستثمار ككل.

3.2.2 الأهداف الاجتماعية للسياسة الجبائية : استمدت السياسة الجبائية أهدافها الاجتماعية من كون آليات سير الاقتصاد في إطار نظام اقتصاد السوق تؤدي إلى مظاهر الفوارق الطبقية و اللامساواة على المستوى الاجتماعي التي يجب القضاء عليها وتصحيحها عن طريق الاقتطاع الجبائي، و تتمثل أساليب التدخل الجبائي في الحياة الاجتماعية أساسا في تصاعدية وشخصية الاقتطاع الجبائي.

3.2 أثر السياسة الجبائية على بعض المتغيرات الاقتصادية :

تؤثر السياسة الجبائية تأثيرا كبيرا على بعض المتغيرات الاقتصادية كالأستهلاك ، الادخار و الاستثمارو يمكن حصر أهم هذه التأثيرات فيما يلي :

1.3.2 أثر السياسة الجبائية على الاستهلاك : لكي تكون السياسة الجبائية ملائمة في ضبط الاستهلاك يجب التركيز إما على الإنفاق العام أو العمل على تخفيض الضريبة التصاعدية و لاسيما الضريبة على الدخل ، فمن خلال دخول الأفراد و أثمان السلع و الخدمات ، تؤثر السياسة الجبائية على الاستهلاك (بكريتي، 2018، صفحة 93).

2.3.2 أثر السياسة الجبائية على الادخار : تستخدم السياسة الجبائية في الدول النامية كنوع من الادخار الإجباري الذي يستخدم في تمويل عملية التنمية الاقتصادية ، و هذا بالنظر لقلة الموارد المالية اللازمة للتنمية (pierre، 2004، صفحة 166) .

3.3.2 أثر السياسة الجبائية على الاستثمار : إذا كان الميل للاستثمار يتوقف على سعر الفائدة السائد في السوق و كذا على الكفاية الحدية لرأس المال ، فإن للسياسة الجبائية تأثير كبيراً على الميل للاستثمار من خلال تأثيرها على معدل الأرباح ، فيزداد الميل للاستثمار مع زيادة فرص الربح و ينخفض بانخفاضها ، كما تعتبر السياسة الجبائية وسيلة أساسية للعمل الاقتصادية و الاجتماعي قصد توجيه الاستثمار ، فتعمل التشريعات الجبائية على منح مزايا جبائية لجلب الأفراد المستثمرين في النشاطات ذات الأهمية الاقتصادية (بكريتي، 2018، صفحة 95 و 96).

4.2 الإطار المفاهيمي لآلية التحفيزات الجبائية الموجهة لتطوير الاستثمار الصناعي .

تعتبر التحفيزات الجبائية أحد أهم أساليب السياسة الجبائية التي تسعى الدولة من خلالها إلى تحقيق التنمية الاقتصادية وتعمل كذلك علي توجيه الاستثمار في مجالات معينة أو إلى مناطق معينة وفق الأهداف المسطرة مسبقاً، ويتم ذلك من خلال تقديم مزايا وتسهيلات لحث المؤسسات على الاستثمار في شتى المجالات وتشجيعها.

1.4.2 تعريف آلية التحفيزات الجبائية

● تعرف سياسة التحفيزات الجبائية أنها مزايا ضريبية من قبل المشرع الجبائي لصالح المستثمرين سواء كانوا محليين أو أجنبان من أجل إغراء أصحاب رؤوس الأموال على استثمار أموالهم داخل الوطن و مناطقه المختلفة (مرسي، 2004، صفحة 277).

- هي عبارة عن التخفيف في معدل الضرائب، القاعدة الضريبية أو الالتزامات الجبائية والتي تمنح للمستفيد بشرط تقييده بعدة مقاييس (نصار، 2002، صفحة 151) فهي مساعدات مالية غير مباشرة تمنح لبعض الأعوان الاقتصاديين الذين يلتزمون ببعض المعايير والشروط المحددة من طرف المشرع.
- تعتبر التحفيزات الجبائية إجراء خاص غير إجباري لسياسة اقتصادية تستهدف الحصول من الأعوان الاقتصاديين المستهدفين على سلوك معين يوجه اهتمامهم إلى الاستثمار في ميادين أو مناطق لم يفكروا في إقامة استثماراتهم فيها من قبل، مقابل الاستفادة من امتياز أو عدة امتيازات (syzane, 1980, p. 18).

من خلال التعاريف السابقة يمكن استخلاص أن التحفيزات الجبائية هي مجموعة من الإجراءات و الأساليب ذات الطابع الإغرائي متمثلة في المساعدات المالية غير المباشرة الممنوحة من طرف الدولة بغية النهوض بقطاع معين في نطاق التنمية، وفق شروط ومقاييس محددة يلتزم بها الأعوان المستفيدون وبالتالي تتخلى الدولة عن جزء من إيراداتها الضريبية لفائدة المستفيدين من سياسة التحفيزات الجبائية.

2.4.2 أشكال التحفيزات الجبائية.

يمكن تقسيم أشكال التحفيزات الجبائية إلى عدة أنواع:

1.2.4.2 الإعفاء الضريبي.

هو عبارة عن إسقاط حق الدولة عن بعض المكلفين في مبلغ الضرائب الواجب تسديده مقابل إلتزامهم بممارسة نشاط معين في ظروف معينة، وذلك حسب أهمية النشاط، حجمه وموقعه الجغرافي (محمد، 2009، صفحة 317)، ويمكن أن يتخذ الاعفاء الضريبي شكل الاعفاء الدائم من خلال إستفادة المؤسسة من عدم خضوعها للضريبة خلال فترة حياتها، (متولي، 2007، صفحة 97). كما يمكن أن يتخذ شكل الاعفاء المؤقت من خلال إسقاط حق الدولة في مال المكلف لمدة معينة من حياة النشاط المستهدف بالتشجيع (مالح، 2015، صفحة 16).

2.2.4.2 التخفيضات الضريبية.

هو قيام الدولة بتقليص قيمة الضريبة المستحقة على المستثمرين مقابل إلتزامهم ببعض الشروط كإعادة استثمار جزء من الأرباح والعوائد، حيث تتخذ تلك التخفيضات الضريبية شكل نسب معينة

من مبلغ الضريبة يتم تحديدها وفقا للتوجهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تسعى الدولة لتحقيقها (عزیز، 2011، صفحة 55).

3.2.4.2 المعدلات التمييزية.

حيث يتم تصميم عدة معدلات ضريبية بالنسبة لنفس الضريبة يتم بموجبها تطبيق معدلات تفضيلية بالنسبة لقطاعات النشاط التي ترغب الدولة في تشجيعها، في حين يتم تطبيق المعدلات العادية على باقي الأنشطة غير المعنية بالتشجيع، وما على المستثمر أن يختار قطاع النشاط الذي يخضع لمعدل تفضيلي إذا أراد الاستفادة من ذلك الشكل من التحفيزات الجبائية.

4.2.4.2 نظام الإهلاك.

يعتبر الإهلاك مسألة ضريبية بالنظر إلى تأثيره المباشر على النتيجة، من خلال المخصصات السنوية التي يتوقف حجمها على نمط الإهلاك المرخص باستخدامه (إهلاك خطي، إهلاك متزايد، إهلاك متناقص)، وكلما كبر حجم هذه المخصصات، وتسارع في بداية حياة الاستثمار، كلما أعتبر ذلك إمتيازاً لصالح المؤسسة، إذ بفضلها تتمكن من دفع ضرائب أقل فضلا عن كونه عنصراً أساسياً من عناصر التمويل الذاتي للمؤسسة.

3.4.2 التحفيزات الجبائية الممنوحة لتشجيع الاستثمار الصناعي.

لقد منح المشرع الجبائي عدة تحفيزات جبائية من أجل تشجيع الاستثمار عامة والاستثمار الصناعي خاصة، والتي تمنح ضمن إطارين قد يكون عام أو استثنائي.

1.3.4.2 الامتيازات الجبائية الممنوحة للاستثمار الصناعي ضمن قوانين الضرائب.

لقد منح المشرع الجزائري عدة امتيازات جبائية في ظل النظام العام ضمن قوانين الضرائب المختلفة من أجل تشجيع الاستثمار الصناعي هي:

1.1.3.4.2 الامتيازات الممنوحة في مجال الضريبة على أرباح الشركات.

- تستفيد من معدل مخفض للضريبة على أرباح الشركات المؤسسات الصناعية المنشأة من قبل مستثمرين محليين أو أجانب والمقدر بـ 19% عوض 26% (للضرائب، صفحة المادة 150).

- تستفيد من إعفاء دائم للضريبة على أرباح الشركات للمؤسسات الصناعية الموجهة لإنتاجها للتصدير والمدر للعملة الصعبة (للضرائب، صفحة المادة 138).

2.1.3.4.2 الامتيازات الممنوحة في مجال الرسم على النشاط المهني.

- لا يخض رقم الأعمال المحقق من طرف المؤسسات الصناعية للرسم على النشاط المهني (للضرائب، صفحة المادة 220 فقرة 01).

2.3.4.2 الامتيازات الجبائية الممنوحة للاستثمار الصناعي وفق نظام الامتيازات.

لقد قامت الدولة بوضع مجموعة من الآليات من أجل تشجيع الاستثمار بصفة عامة والاستثمار الصناعي بصفة خاصة تمثلت في إنشاء وكالات وهيئات تشرف على منح عدة تسهيلات وإميازات جبائية في كل مرحلة من مراحل الاستثمار "إنشاء أو إستغلال".

1.2.3.4.2 الامتيازات الممنوحة في مرحلة إنشاء المشروع.

يتم منح عدة امتيازات جبائية أثناء مرحلة إنجاز المشروع من طرف الهيئات الداعمة للاستثمار منها:
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات غير المستثناة المستورة أو المقتناة محليا والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار المعني أي شراء السلع والخدمات بالمبلغ خارج الرسم على القيمة المضافة بدل المبلغ بجميع الرسوم.

- الإعفاء من دفع حق الملكية بعوض عن كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني.

- الإعفاء من حقوق التسجيل ومصاريف الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الممنوحة والموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية.

- الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع الغير مستثناة والمستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار (الاستثمار ا، 2019).

- تكفل الدولة جزئيا أو كليا بالمصاريف، بعد تقييمها من الوكالة، فيما يخص الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار بالنسبة للاستثمارات التي تنجز في المناطق الواجب ترقيتها (للضرائب) (dgi.dz, 2021).

2.2.3.4.2 الامتيازات الممنوحة في مرحلة استغلال المشروع.

بعد معاينة المشروع بغرض التأكد من الدخول في مرحلة الاستغلال والقيام بكل الواجبات أمام إدارة الضرائب وكذا الهيئات المسيرة للتحفيزات الجبائية تقوم هذه الأخيرة بإصدار قرار مرحلة الاستغلال والذي يمنح من خلاله الامتيازات الجبائية التالية.

- الإعفاء من الضريبة علي أرباح الشركات (IBS) لمدة 03 سنوات بالنسبة للاستثمارات المحدثه حتى (100) منصب شغل ولمدة 05 سنوات بالنسبة للاستثمارات المحدثه أكثر من (100) منصب شغل عند انطلاق النشاط.

- الإعفاء من الرسم علي النشاط المهني (TAP) لمدة 03 سنوات بالنسبة للاستثمارات المحدثه حتى (100) منصب شغل ولمدة 05 سنوات بالنسبة للاستثمارات المحدثه أكثر من (100) منصب شغل عند انطلاق النشاط.

- الإعفاء لمدة عشر (10) سنوات ابتداء من تاريخ الاقتناء، من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل مباشرة في إطار الاستثمار المعني بالنسبة للاستثمارات التي تنجز في المناطق الواجب ترقيتها.

3. ماهية الاستثمار الصناعي و آلية المرافقة "ANDI" :

يعتبر الاستثمار في القطاع الصناعي أحد الاستثمارات المهمة والمساهمة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية لأي نظام اقتصادي في أي دولة، حيث أصبحت جميع دول العالم تتسابق وتتنافس على تطويره من أجل زيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، حيث أصبح المؤشر الأساسي والمتعارف عليه دوليا في قياس التطور والتقدم الاقتصادي والاجتماعي لأي دولة هو مدى مساهمة القطاع الصناعي في ناتجها المحلي.

حيث تجدر الإشارة إلى أنه من أجل تطوير وتنمية هذا القطاع الذي يعتبر من أهم القطاعات في الدورة الاقتصادية، عملت الدولة على استحداث آلية ترافق مثل هذا النوع من الاستثمارات في فترتيه "الإنجاز والاستغلال" والمتمثلة في الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار "ANDI" (المالية، 2014، صفحة المادة 74)

1.3. تعريف الاستثمار في القطاع الصناعي .

يمكن تعريف الاستثمار في القطاع الصناعي كما يلي :

هو توظيف رؤوس الأموال في المجال الصناعي ،لتنشيط مشروع اقتصادي معين يرجع بالمنفعة المادية على أصحاب المشروع و يؤثر إيجابيا على الناتج الوطني .

كما يمكن تعريفه على أنه الاستغلال الأمثل لرأس المال الموظف في المجال الصناعي الذي يملكه شخص معين طبيعي كان أو معنوي حيث يسعى إلى تحقيق منفعة ذات عائد مادي وريح كبير بالاعتماد على أساليب وطرق اقتصادية حديثة غير مسبقة (مخضار، 2018، صفحة 49).

2.3 دوافع الاستثمار في القطاع الصناعي :

يقف وراء الاستثمار الصناعي عددا من العوامل، نذكر أهمها فيما يلي:

- السعي لتحقيق الربح المادي ؛
- الرغبة في تلبية حاجة السوق مما يطلبه من سلع و خدمات ،وينبثق ذلك من الرغبة في الوقوف في وجه الاحتمالات التي قد تطرأ على السوق كتوسع رقعة الأسواق وارتفاع معدلات الطلب فيها؛
- ارتفاع مستويات التطور العلمي والتكنولوجي والرغبة في مواكبتها أول بأول؛
- السعي لتحقيق التنمية الاقتصادية ؛
- وفرة الأيدي العاملة ذات الاختصاص؛
- وجود عامل الاستقرار السياسي والاقتصادي معا للنهوض بهذا القطاع (منيعي، 2016، صفحة 127).

3.3 أهمية الاستثمار الصناعي.

تتمثل أهمية الاستثمار في القطاع الصناعي بمجموعة من النقاط نوجزها فيما يلي:

- رفع مستويات الإنتاج وبالتالي التأثير الإيجابي على الدخل القومي؛
- تقديم ما يحتاجه المواطن و النشطاء الاقتصاديين من سلع أساسية ؛
- فتح الأفاق أمام العاطلين عن العمل للانخراط في سوق العمل وبالتالي تخفيض مستويات البطالة ؛
- رفع نسبة تكوين رأس المال الخاص بالدولة ؛
- إشباع حاجات المواطنين من خلال وضع السلع والخدمات المنتجة محليا التي تتماشى مع رغبتهم؛
- فتح أبواب تصدير السلع إلى الخارج وبالتالي توفير عملات أجنبية ضرورية لاستغلالها في شراء الآلات والمعدات.... الخ ؛
- السعي إلى تحقيق الرفاهية للأفراد ورفع مستواهم المعيشي (الحليم، 2014، صفحة 03).

4.3 محددات الاستثمار في القطاع الصناعي.

بالرغم مما يعود به الاستثمار في القطاع الصناعي من فوائد، إلا أن هناك بعض المحددات تصبح كعوائق أحيانا تعرقل تنميته، وهي :

-الشغف أي(المخاطرة الكبيرة) في الاستثمار في القطاع الصناعي التي قد يؤدي إلى احتمالية خسارة رأس المال؛

-الاحتمالات الاستثمارية؛

-ما يحيط بالمنشأة الصناعية من ظروف سياسية واقتصادية وأمنية؛

-طبيعة السياسات الاقتصادية في منطقة الاستثمار في القطاع الصناعي؛

-الافتقار إلى عنصر الاستقرار ؛

-الافتقار في العنصر البشري أي اليد العاملة المؤهلة (العزباوي، 2014، صفحة 129).

5.3 ماهية الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار "ANDI" و مخرجاتها للفترة (2012-2021)

تعتبر الوكالة الوطنية الاستثمار الجهاز الفعلي و الرئيسي لمعالجة ملفات الاستثمار ، و قد كانت تسمى في إطار المرسوم التشريعي 93-12 بوكالة ترقية و دعم و متابعة الاستثمارات APSI، ثم تغير تسميتها إلى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بموجب المادة 06 من الأمر 01-03 السلف الذكر "تنشأ لدى رأس الحكومة وكالة وطنية لتطوير الاستثمار تدعى في صلب النص وكالة" وأبقى المشرع الجزائري هذه التسمية في القانون 16-09 من خلال المادة 26 منه، ولتنظيم الوكالة الوطنية صدر المرسوم التنفيذي رقم 01-282 المؤرخ في 24 سبتمبر 2001 يتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها، ولكن سرعان ما تم إلغائه بموجب المرسوم التنفيذي رقم 06-356 المؤرخ في 09 أكتوبر 2006 والمتضمن لصلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها الذي كيف الوكالة بأنها مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتخضع لوصاية الوزير المكلف بترقية الاستثمار "وزير الصناعة"، وتم تعديل هذا المرسوم بموجب المرسوم التنفيذي رقم 17-100 المؤرخ في 05 مارس 2017 (الصناعة، 2017) المتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

لقد تجسد الانتقال من وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمار إلى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في تعديلات على مستوى الإطارات المؤسساتية والتنظيمية والمتمثلة في إنشاء المجلس الوطني للاستثمار وإنشاء هيكل جهوية للوكالة التي تساهم بالتشاور مع الفاعلين المحليين في التنمية الجهوية في توفير

الوسائل البشرية والمادية من أجل تسهيل وتبسيط عملية الاستثمار ، و كذلك إنشاء الشباك الوحيد اللامركزي (GUD) على مستوى كل ولاية حتى يتمكن كل مستثمر من الاتصال بأقرب شبك دون الحاجة للاتصال بالمقر الاجتماعي للوكالة الموجودة في العاصمة من أجل الحصول على المعلومات و الوثائق اللازمة و القيام بكل الإجراءات الخاصة بمشروعه ، كما يسمح بتسهيل و تبسيط الإجراءات القانونية للانجاز المشاريع الاستثمارية و مساعدة المستثمرين في جميع المجالات الاقتصادية على إنجاز مشاريعهم و هذا من خلال إنشاء أربع مراكز على مستوى كل شبك وحيد اللامركزي لتسهيل هذه العمليات كما يلي (الاستثمار ق.، 2016):

- **مركز تسيير المزايا** : يكلف هذا المركز بتسيير المزايا و التحفيزات على اختلاف أنواعها لفائدة الاستثمارات، وذلك طبقا للتشريع المعمول به، باستثناء المهام الموكلة للوكالة، ويضمن ذلك تقديم شهادات الإعفاءات الجبائية ممضية من طرف ممثل من المديرية العامة للضرائب ، بعد ما كانت حكرا على مفتشيات و مراكز الضرائب و مديرية كبريات المؤسسات ؛

- **مركز استفتاء الإجراءات** : يهتم هذا المركز بتقديم الخدمات المرتبطة بإنشاء المؤسسات و انجاز المشاريع؛

- **مركز الدعم لإنشاء المؤسسات**: مهمة هذا المركز المساعدة و الدعم في إنشاء و تطوير المؤسسات؛

- **مركز الترقية الإقليمية** : و يكلف بضمان ترقية الفرص و الإمكانات المحلية ، و هذا في إطار سياسة البحث عن بديل لقطاع المحروقات في الإقتصاد الوطني .

لكن الإشكالية المطروحة في هذه المراكز هو ذلك المتعلق بالصلاحيات الممنوحة لها من جهة و الإمكانات المادية و المالية و البشرية التي سوف تمنح لها، لكونها مؤسسة ذات طابع إداري و ليس ربحي.

1.5.2 مهام الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار :

تهدف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار إلى مساعدة المستثمرين المحليين أو الأجانب على إنجاز مشاريعهم الموجودة بالجزائر تضع تحت أيديهم كل المعلومات الخاصة بطبيعة المحيط الاقتصادي الوطني و العالمي كما تساهم في خلق و تطوير فضاءات و أشكال جديدة للاستثمار في السوق الوطنية و خاصة في المناطق التي تستدعي التنمية ، حيث تكلف الوكالة بالمهام التالية (الصناعة، 2017، صفحة المادة 03):

- جمع و معالجة و نشر المعلومة المرتبطة بالمؤسسة و الاستثمار لفائدة المستثمرين؛
- مساعدة و مرافقة المستثمرين في كل مراحل المشروع، بما فيها ما بعد الإنجاز؛
- تسجيل الاستثمارات و متابعة تقدم المشاريع و إعداد إحصائيات الإنجاز و تحليلها ؛
- تسهيل بالتعاون مع الإدارة المعنية الترتيبات للمستثمرين و تبسيط إجراءات و تشكيلات إنشاء المؤسسات و شروط استغلالها و إنجاز المشاريع ، و تساهم بهذا الصدد في تحسين مناخ الاستثمار في كل جوانبه ؛
- ترقية الشراكة و الفرص الجزائرية للاستثمار عبر الإقليم الوطني و في الخارج ؛
- تأهيل المشاريع التي تمثل أهمية خاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني و تقييمها و إعداد اتفاقية الاستثمار التي تعرض على المجلس الوطني للاستثمار ؛
- المساهمة في تسيير نفقات دعم الاستثمار ، طبقا للتشريع المعمول به .

2.5.3 إجراءات الاستفادة من المزايا :

يستفيد من التحفيزات الجبائية كل شخص طبيعي أو معنوي ، مقيم أو غير مقيم ، يرغب في إنشاء شركة خاضعة للقانون الجزائري ، وقع اختياره على الاستثمار في نشاط اقتصادي لإنتاج السلع و الخدمات غير المستثناة ، حيث لا يمكن للأشخاص الذين استفادوا من الامتيازات الجبائية في إطار مختلف أجهزة الدعم (الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب **ANSEJ** ، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة **CNAC** و الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر **ANGEM**) الاستفادة مرة ثانية من جهاز دعم الاستثمار في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار إلا بعد انتهاء فترة الإعفاء فيما يخص فترة الاستغلال ، الممنوحة في إطار الأنظمة الأخرى أو التحلي عنها .

و بعد استفاء الشروط السابقة يجب أولا على المستثمر الراغب في الحصول على الامتيازات التسجيل لدى مصالح الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ، حيث تعتبر شهادة التسجيل الإجراء المكتوب الذي يبدي من خلاله المستثمر عن إرادته في إنجاز استثمار في نشاط اقتصادي لإنتاج السلع و الخدمات

(الصناعة، 2017، صفحة المادة 02)، والتي تتضمن البيانات المتعلقة بالمستثمر ، نوع الاستثمار ، طبيعة و محتوى المشروع .

كما ينبغي على المستثمر أن يقوم بطلب منح المزايا و هو إجراء اختياري بالنسبة للمستثمر الذي يرغب من الاستفادة من المزايا الممنوحة في قانون الاستثمار ، حيث يقدم المستثمر الطلب في الوقت نفسه الذي يقدم فيه شهادة التسجيل ، إما بغرض الحصول على المزايا المتعلقة بمرحلة الانجاز أو تلك الملازمة لمرحلة الاستغلال والتي يمكن دراستها من خلال الجدول التالي.

الجدول رقم (1.4): إحصائيات عن الاستثمارات المصرح بها خلال الفترة 2012/01/01 إلى غاية 2021/12/31

قطاع النشاط	عدد المشاريع	%	عدد مناصب العمل المرتقبة	%	المبلغ بالمليون دينار	%
الفلاحة	40	3.85	1535	7.68	15608	8.35
الأشغال العمومية	327	31.47	6299	31.50	49739	26.63
الصناعة	156	15.01	6726	33.64	81883	43.85
الصحة	34	3.27	1014	5.07	5685	3.04
النقل	419	40.33	1838	9.19	15959	8.54
السياحة	17	1.64	1022	5.11	9229	4.94
الخدمات	45	4.33	1442	7.21	7298	3.9
الطاقة	1	0.10	120	0.60	1311	0.7
التجارة	0	0.00	0	0.00	0	0
الاتصالات	0	0.00	0	0.00	0	0
المجموع	1039	100	19996	100	186711	100

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على إحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، الشباك الوحيد

اللامركزي لولاية الشلف

الجدول أعلاه يمثل عدد المشاريع المصرح بها في مختلف القطاعات خلال الفترة الممتدة من 2012/01/01 إلى غاية 2021/12/31، و نلاحظ أن قطاع الأشغال العمومية والنقل يستحوذ على أكبر حصة ثم يليه قطاع الصناعة بحيث يمثل نسبة 15.01% من إجمالي عدد المشاريع المصرح بها لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بما يعادل 156 مشروع مسجل لدى الشباك الوحيد

اللامركزي لولاية الشلف للفترة كاملة، مساهما في استحداث أكبر عدد من مناصب الشغل مقارنة بالقطاعات الأخرى، و المقدر عددها بـ6726 منصب شغل، كما أن تكلفة المشاريع المصرح بها تأخذ الحصة الكبرى و المقدرة بـ81883 مليون دينار جزائري أي أنه قد تكون لها قسط مهم جدا من التحفيزات الجبائية ما يعادل بـ " $19 \times 81883 = 15557$ مليون دينار جزائري" كتحفيزات جبائية في مجال الرسم على القيمة المضافة الخاص بمرحلة الانجاز مضاف له الإعفاءات الجمركية إذا كان العتاد الخاص بالنشاط الصناعي مستورد من الخارج، كما أنه قد تستفيد المشاريع المنجزة من إعفاءات تصل إلى نسبة 100% في مرحلة الإستغلال من الضرائب التي تمثل العبء الجبائي للمنشآت الصناعية و التي تساعدها في توسيع نشاطاتها و خلق مناصب الشغل.

4. دراسة حالة شركة فاب "EURL FAB" لإنتاج تغذية الأنعام:

شركة ذات الشخص الوحد و ذات المسؤولية المحدودة "فاب" تقع في الطريق الوطني رقم 04 لولاية الشلف مسير من طرف السيد شريف زعيتري مصطفى تنشط في ميدان إنتاج تغذية الأنعام منذ سنة 2002 تشغل حوالي 78 عامل بعمود عمل غير منتهية الصلاحية، تنتج حوالي 75 قنطار يوميا من المنتجات الموجهة لتغذية الأنعام (الأساسي).

1.3.4 نشأة شركة فاب لتغذية الأنعام :

تعتبر شركة "فاب" لتغذية الأنعام قديمة النشأة نوعا ما، حيث تم التفكير فيها من طرف صاحبه سنة 2002، وفق العقد التأسيسي كشركة ذات الشخص الوحد و ذات المسؤولية المحدودة منذ تاريخ 2002/02/15، وفي ديسمبر 2017 قامت الشركة بالتوجه إلى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار واستفادات من مقررة منح مزايا الإنجاز الصادرة بتاريخ 2017/12/12 تحت رقم 2017/02/0540/0 غرض الاستفادة من التحفيزات الجبائية و الجمركية للخدمات اللازمة و العتاد لتوسيع الشركة.

و من أجل توسيع المشروع قد تم تقييمه بـ190.000 كيلو دج إلى أن وصلت إلى 220.530 كيلو دج عن طريق التغيير في المقررة الانجاز، حيث شرعت في الاستغلال ابتداء من تاريخ 2019/01/07 حسب مقررة الدخول في الاستغلال.

1.4 مرحلة الإنشاء (الانجاز) لشركة "فاب".

في هذه المرحلة لا يمكن الاستفادة من أي امتياز أو تحفيز جبائي إلا إذا قام صاحب المشروع بالتوجه إلى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار و تقديم دراسة مالية و ميدانية لإقامة المشروع الصناعي والممثل في توسيع شركة إنتاج تغذية الأنعام ، حيث استفادت الشركة من تحفييزات جبائية خاصة بمرحلة الإنجاز و التي قدرت كما يلي:

قيمة التحفييزات الجبائية للرسم على القيمة المضافة = تكلفة المشروع x معدل TVA

220.530.000 دج x 19% = 41.900.700 دج القيمة الذي استفادة منها أثناء إنجاز

المشروع و التي قد تكون كمخرجات نقدية يسدها في حالة قيامه بإنجاز مشروعه بدون هذه التحفييزات الجبائية (المناجم، 2019).

كل هذه الامتيازات قد استفادة منها على أن يتعهد بتشغيل 22 منصب عمل جديد متوقع استحداثه (الاستثمار ا، 2019).

2.4 مرحلة الاستغلال.

إضافة إلى الامتيازات الممنوحة للمستثمر في فترة الإنجاز و بعد التزام هذا الأخير بالواجبات المفروض القيام بها اتجاه إدارة الضرائب وإدارة شبك الوحيد للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار الشلف، وهذا بعد تقدم المستثمر إلى إدارة الضرائب من اجل طلب إعداد محضر الدخول في الاستغلال بإيداعه للملف التالي :

- نسخ من شهادات الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة الخاصة بمرحلة الإنجاز؛

- ملئ استمارة تقدم من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANNEXE 02؛

- نسخة من مستخرج شهادة التصريح بالموظفين عن إدارة الصندوق الوطني للتأمين العمال الأجراء CNAS مبينا عدد المناصب الذي تم استحداثهم؛

- نسخة من السجل التجاري؛

- نسخة من البطاقة الجبائية؛

و قد قام بهذا الالتزام أين تم إعداد محضر معاينة الدخول في الاستغلال من طرف مفتشيه الضرائب أولاد محمد الشلف التابع لها إقليميا بعد ما تم معاينة أن المشروع قد بدا في مزاولة نشاطه الفعلي بنسبة 100 % حسب المحضر رقم 2019/001 المحرر بتاريخ 2019/01/07 من طرف المفتشية وفقا لطلب

دور آليات السياسة الجبائية في توسيع الاستثمار الصناعي - الجزائر -دراسة حالة شركة "فاب" لإنتاج تغذية
الأنعام الموسعة بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار شباك ولاية الشلف

المستثمر رقم 2018/35، وتم إيداع هذا المحضر من طرف المستثمر إلى إدارة الشباك الوحيد للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، أين قامت هذه الأخير بإصدار مقررته مرحلة الاستغلال بتاريخ 2019/01/11 تحت رقم 2017/02/0540/E/0 مبين فيها الإعفاء بنسبة 100% للضرائب التالية :

-الضريبة علي أرباح الشركات IBS ؛

-الرسم علي النشاط المهني TAP ح

كل هذه الإعفاءات تكون صالحة الاستفادة خلال 03 سنوات المقبلة و هذا تطبيقا للسنة المدنية ابتداء من شهر معاينة الدخول في الاستغلال المعد من طرف مصالح الضرائب والذي كان من تاريخ 2019/01/11 أي إلي غاية 2022/01/11 (الاستثمار ا.، 2019).

و بعد دراسة التصريحات السنوية لسنة 2019 و 2020 قمنا بإعداد الجدول الأتي مبيينا فيه الامتيازات الذي منحت للمستثمر و مقارنتها مع ما هو واجب تسديده خارج هذا النظام.

الجدول رقم (2.4) : قيمة التحفيظات الجبائية لمرحلة الاستغلال المستفاد منها للفترة (2019-2020)

السنة	نوع الضريبة	رقم الأعمال و النتيجة	المبالغ المفروض تسديدها دون الامتيازات الجبائية	الإعفاءات % 100
2019	الرسم علي النشاط المهني TAP	92.916.295 دج *2%	1.858.326 دج	00 دج
	الضريبة علي أرباح الشركات IBS	19.083.857 دج *23%	4.389.287 دج	00 دج
2020	الرسم علي النشاط المهني TAP	103.709.521 دج *2%	2.074.190 دج	00 دج
	الضريبة علي أرباح الشركات IBS	20.786.231 دج *23%	4.780.833 دج	00 دج

المصدر : جدول من إعداد الباحثان بالاعتماد علي التصاريح الجبائية للشركة

بمجموع الضرائب الذي كان واجب تسديدها في حالة عدم الاستفادة من الامتيازات الجبائية كما يلي :

-لسنة 2019: *الرسم علي النشاط المهني = 1.858.326 دج

*الضريبة علي أرباح الشركات = 4.389.287 دج المجموع = 6.247.613 دج

- لسنة 2020 : *الرسم علي النشاط المهني = 2.074.190 دج

*الضريبة علي أرباح الشركات = 4.780.833 دج المجموع = 6.855.023 دج

عند القيام بمقارنة النتائج المتحصل عليها من خلال الضرائب الواجب تسديدها دون الاستفادة من الامتيازات الجبائية بعدم التسديد الكلي للمبالغ المهمة عند الاستفادة من مقررة مرحلة الاستغلال و من هنا فإن الدولة تسعى دائما إلى تشجيع الاستثمار الصناعي من خلال هذه التحفيزات بهدف توفير المناخ الملائم لتوسيع ومنح فرص الاستثمار في المجال الصناعي و هذا إضافتا إلى الامتيازات الممنوحة في إطار القانون العام للضرائب سواء كان في الضرائب المباشرة أو الرسم على رقم الأعمال أو قانون الضرائب في حقوق التسجيل (السنوية، لسنة 2015 و 2016).

5. خاتمة

أخذت معظم الدراسات الاقتصادية المعاصرة اتجاهها تنمويا تهدف من خلاله الوصول إلى الانتعاش و التطور الاقتصادي، وذلك من خلال تشجيع الاستثمارات معتمدة على إجراءات التحفيز الجبائي الذي يقوم على منح الإعفاءات المؤقتة أو الدائمة وذلك في إطار قوانين الاستثمار للقطاعات المراد تشجيعها والمناطق التي تسعى الدولة لتطويرها.

وفي دراستنا هذه توصلنا إلى أن قطاع الصناعة أصبح يشكل دورا هاما في الاقتصاد العالمي حيث وجدت العديد من الدول أن الاستثمار في القطاع الصناعي يعد ركيزة التنمية الاقتصادية، وتحقق من خلاله الاكتفاء الذاتي وفرص عمل وإيرادات بالعملة الصعبة، ولذلك اهتمت بتطوير الاستثمار فيه، واعتبرته القطاع الذي من شأنه تنشيط القطاعات الأخرى، وتحملي هذا الاهتمام في توفير المحيط الاستثماري المناسب للاستثمار في المجال الصناعي من خلال منح العديد من التحفيزات الجبائية والشبه جبائية وكذلك مجموعة من التسهيلات و الامتيازات والتي من شأنها جذب المستثمر في هذا المجال.

و إذا ما قمنا بدراسة وضعية الجزائر في المجال الصناعي ومقارنتها ببعض الدول خاصة المجاورة نجد أننا لم نرقى إلى المستوى المطلوب وهذا راجع إلى الاعتماد الكلي تقريبا على قطاع المحروقات.

لذا استوجب توفير بيئة آمنة ومستقرة للأجيال القادمة عن طريق تطوير القطاع الصناعي، من خلال سن قوانين وتشريعات من شأنها الدفع بالقطاع والتحول تدريجيا من القطاع الريعي إلى القطاع الصناعي واستغلال الثروات الطبيعية والبشرية.

1.5 النتائج المتوصل إليها :

- تعتبر التحفيزات الجبائية آلية للسياسة الجبائية للدولة و التي تهدف إلى تشجيع الاستثمار من أجل نمو الإنتاجية القومية وزيادة الدخل القومي نتيجة قيام المشروعات الجديدة أو توسع المشروعات القائمة؛
- تتجلى التحفيزات في المزايا الجبائية والشبه جبائية وهي امتيازات عامة تمنح لكل المستثمرين في المناطق العامة وامتيازات خاصة تمنح في المناطق التي تهدف الدولة إلى تنميتها؛
- يتمثل الاستثمار الصناعي في مجموع النفقات التي تنفق في مجالاته وما تستقبله الدول من استثمارات أجنبية؛
- يعتبر الاستثمار في القطاع الصناعي من الأنشطة المهمة التي تحقق عوائد مالية و يكون له مساهمة فعالة في توفير مناصب الشغل الدائمة كونها تعتمد على العنصر البشري؛
- يساهم الاستثمار الصناعي في التأثير على ميزان المدفوعات ايجابيا من خلال جلب العملة الصعبة للمنتوجات المصدرة .

2.5 الاقتراحات والتوصيات:

- بناء على النتائج المتوصل إليها من خلال هذا البحث يمكن طرح مجموعة من الاقتراحات والتوصيات من شأنها أن تؤدي إلى تطوير وترقية الاستثمار الصناعي في الجزائر:
- منح تحفيزات إضافية للاستثمارات بصفة عامة و الأجنبية بصفة خاصة لجلب رؤوس الأموال والاستثمار في القطاع الصناعي؛
- ضرورة احترام مدة انجاز المشاريع الصناعية وفق الآجال المحددة مع فرض رقابة صارمة على الهيئات المسؤولة عن تنفيذ هذه المشاريع؛
- المتابعة والمراجعة الدورية للإدارة الضريبية للمشاريع المتحصلة على التحفيزات قصد تجسيدها أو إلغائها و استرجاع الإعفاءات؛
- تذليل العقبات التي تقف أمام انجاز المشاريع الصناعية كتفعيل صندوق الاستثمار أو إنشاء مصارف متخصصة في المجال الصناعي؛
- العمل على تقليل الإجراءات الإدارية المعقدة خاصة في القطاع المالي أمام الأفراد و المشروعات الصناعية؛
- الاستفادة من تجارب الدول العربية و الأجنبية والتنوع في مجالات الصناعة من صناعات ثقيلة و خفيفة وعدم التركيز على نشاطات الخاصة بإنتاج التغذية فقط؛

- تقديم تحفيزات إضافية للاستثمار في الجنوب حتى يتم استغلال ثروات صحراء الجزائر الشاسعة؛
- العمل على إعادة النظر في قوانين الاستثمار من خلال توسيع دعم للأشخاص الطبيعيين و عدم حصرها للأشخاص المعنوية فقط.

6. قائمة المراجع

beltrame pierre .(2004) .*la fiscalité en france* .paris: 10 édition

hachette.

claud syzane .(1980) .*nouvelles perspective de la politique*

économique . paris :édition hachette.

التصريحات الشهرية و السنوية. (لسنة 2015 و 2016).

السيد الحجازي مرسي. (2004). *النظم و القضايا الضريبية المعاصرة* . القاهرة : إيكس لتكنولوجيا المعلومات

المديرية العامة للضرائب. (2021 , 10 29) .*dgi.dz* . تاريخ الاسترداد 27 01 , 2022 ، من

www.mfdgi.gov.dz : <http://www.mfdgi.gov.dz>

المديرية العامة للضرائب. (بلا تاريخ). *قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة* . 2022 . الجزائر ، وزارة المالية

، الجزائر : وزارة المالية .

الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار. (2019 , 01 07) . مقررته منح مزايا مرحلة الإستغلال . مقررته إنجاز رقم

2017/02/0540/0 الصادرة في *2019/01/07* . الشلف، الجزائر.

إلياس كمشاوي. (2019). *دراسة تحليلية لفعالية النفقات الجبائية في الجزائر* . / . الجزائر ، قسم العلوم

الإقتصادية ، الجزائر: جامعة الجزائر 03.

بومدين بكرتي. (2018). *السياسة الجبائية و تحديات الاصلاح الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة*

(1970-2014) . الجزائر ، قسم العلوم الاقتصادية ، تلمسان : جامعة أوبوكر بلقايد تلمسان .

حسن المغربي إبراهيم متولي. (2007). *دور حوافز الاستثمار في تعجيل النمو الاقتصادي من منظور الاقتصاد*

الاسلامي و الأنظمة الاقتصادية المعاصرة . القاهرة : دار الفكر الجامعي .

سجل تجاري و القانون الأساسي. (بلا تاريخ). *سجل التجاري و القانون الاساسي للشركة 2002*.

سعاد مالخ. (2015). *المقومات الجبائية في جذب الاستثمار الأجنبي* . *الاطار القانوني للإستثمار الأجنبي في*

الجزائر (صفحة 16). ورقلة: جامعة قصدي مرباح ورقلة .

دور آليات السياسة الجبائية في توسيع الاستثمار الصناعي - الجزائر - دراسة حالة شركة "فاب" لإنتاج تغذية الأنعام الموسعة بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار شباك ولاية الشلف

- سليم مخضار. (2018). دراسة تحليلية لتنافسية القطاع الصناعي في الجزائر مقارنة بعض الدول العربية . أطروحة دكتوراه . تلمسان، كلية العلوم الإقتصادية ، الجزائر: جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان.
- طالبي محمد. (2009). أثر الحوافز الضريبية و سبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر. مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا ، صفحة 317.
- عبد المجيد قدي. (2003). المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية . الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية .
- فيحة فيصل منيعي. (2016). النشاط الإنتاجي في المؤسسات الصناعية . عمان: مركز الكتاب الأكاديمي الطبعة الأولى .
- قانون الاستثمار. (03 08, 2016). المادة 27 من الأمر 16-09. قانون الاستثمار 16-09 . الجزائر، الجزائر.
- كريم حسان العزباوي. (2014). الحوافز الضريبية و دورها في نمو القطاع الصناعي الخاص . مجلة كلية الادارة و الإقتصاد جامعة العراق ، صفحة 129.
- محيسن عبد الحليم. (2014). القطاع الصناعي و التنمية الإقتصادية . مجلة الإقتصادية أبو ضبي ، صفحة 03.
- مراد نصار. (2002). فعالية النظام الضريبي و إشكالية التهرب . الجزائر ، قسم العلوم الإقتصادية ، الجزائر: جامعة الجزائر .
- معيني لعزیز. (2011). دور المعاملة الضريبية في تشجيع الاستثمار الأجنبي و توجيهه في قانون الاستثمار الجزائري . المجلة الأكاديمية للبحث القانوني ، صفحة 55.
- وزارة الصناعة. (05 03, 2017). المراسيم التنفيذية لقانون الاستثمار 16-09. المرسوم التنفيذي رقم 17-102 . الجزائر، الجزائر: الجريدة الرسمية رقم 16/2017.
- وزارة الصناعة و المناجم. (02 01, 2019). شهادة تقدم المشروع. مفتشية الضرائب . الشلف، الجزائر.
- وزارة المالية. (2014). قانون المالية لسنة 2015. المادة 74 .